

إشكالية المزاجية بين المنهج الكيفي والمنهج الكمي في البحوث العلمية The problematic combination between qualitative and quantitative approaches in scientific research

د. رضاوية جازية، جامعة الجزائر 2 أبو قاسم سعد الله – الجزائر

ملخص: هناك جدل واسع حول اختيار المنهج المناسب في البحوث العلمية، فهناك العديد من الباحثين يلجأون إلى استعمال البحوث الكمية سعياً نحو منطق القياس والتفسير نظراً لدقة هذا النوع من البحوث، في حين نجد من يميل نحو البحوث الكيفية سعياً وراء الفهم والتحليل نظراً لكون هذا النوع يتناول وصف مختلف جوانب البحث ويعطي نتائج أقرب لفهم الواقع، حيث يعتقد الباحثون الذين يلجأون إلى البحوث النوعية أن المعرفة الحقيقية تكمن في وصف الظاهرة بينما البحوث الكمية تتعلق بتفسير الظاهرة بتحويلها إلى أرقام مجردة، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول طرح أهم أوجه الاختلاف بين البحوث الكمية والبحوث الكيفية وإبراز أهمية المزاجية بين النوعين من البحوث لإثراء البحث العلمي من جهة وتعزيز صحة النتائج المتوصل إليها من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: المنهج الكيفي، المنهج الكمي، البحث العلمي.

Abstract: There is a wide debate about the choice of the appropriate approach in scientific research. Many researchers resort to quantitative research in order to measure the logic of measurement and interpretation because of the accuracy of this type of research, while there is a tendency towards qualitative research in order to understand and analysis since this type addresses the description Different aspects of research gives results closer to understanding reality. Researchers who seek qualitative research believe that real knowledge lies in describing the phenomenon while quantitative research relates to the interpretation of the phenomenon by turning it into abstract numbers. In this study, we will attempt to present the most important differences between quantitative research and qualitative research and highlight the importance of combining the two types of research to enrich scientific research on the one hand and enhance the validity of the results obtained on the other.

Keywords: qualitative approach, quantitative approach, scientific research

مقدمة:

لقد تطور البحث العلمي في العقدين الأخيرين وتعددت طرقه بدرجة كبيرة مما أتاح للباحثين في مجالات عديدة يختارون منها ما يناسب أهدافهم وتصوراتهم للظواهر المراد دراستها، غير أنه يمكن القول أن هناك توجهين أساسيين في مجالات البحث العلمي يشملان البحوث الكمية والبحوث النوعية تلك التي تهدف إلى قياس الظواهر وتلك التي تسمح لأخذ معطيات كيفية لا يمكن قياسها، وكان اهتمام معظم الباحثين في الماضي يركز على البحوث الكمية ذات الدلالة الإحصائية التي تتعامل مع معطيات رقمية أكثر دقة وأكثر صرامة من المناهج الكيفية حيث أدى هذا بالعلوم الإنسانية إلى الاعتقاد ولمدة طويلة أن مصداقيتها مرهون باستعمال أكثر للتكميم في بحوثها، ثم تطورت أساليب البحث العلمي وظهرت البحوث النوعية التي تحاول الابتعاد عن الأرقام والعمليات الإحصائية والتعمق أكثر لفهم الظواهر وتحليلها من الناحية الكيفية ذلك لأنه لا يمكن إخضاع الظواهر الإنسانية دائما للتكميم فهي ملزمة أيضا باستخدام المناهج الكيفية التي تستعين أكثر بالأحكام وبدقة ومرونة الملاحظة أو بفهم التجارب التي يعيشها الإنسان(موريس أنجرس، 2004، ص100-101)، فمع تطور عملية البحث العلمي لم يعد الأمر يقتصر على الاختيار بين البحوث الكمية والبحوث النوعية فحسب، فقد وجد الباحثون أن ذلك يعتبر أسلوبا قاصرا عن استخدام إمكانيات البحث العلمي بشكل كامل وعدم استغلال كل الوسائل العلمية لفهم وتفسير الظواهر، إذ أدى التطور الذي مر بالبحث العلمي في العقدين الأخيرين إلى النظر إلى عملية البحث نظرة أوسع وأشمل، ولم يعد الموقف هو الاختيار والمفاضلة بين المناهج، فعملية البحث اليوم غالبا ما تحاول تحقيق التوازن بين النوعين من خلال محاولة الباحث فهم وتفسير الظواهر في نفس الوقت، حتى أنه ظهر في العقد الأخير نوع من البحوث يجمع بين النوعين وأصبح يطلق عليه البحوث المختلطة والتي يمكن القول عنها أنها أقرب مما يمكن للوصول إلى فهم وتفسير الحقائق العلمية في نفس الوقت، فالبحث الكمي والنوعي يكمل كل واحد منهما الآخر(عامر قنديلجي، 2009، ص69). وعليه جاءت تساؤلاتنا على النحو التالي:

كيف يمكن للباحث في مجال البحوث العلمية ولغرض إثراء المعرفة في البحوث الاجتماعية والإنسانية بصفة خاصة تبني منهج للتفضيل في الفروق الموجودة بين البحوث النوعية والكمية مستخدما كل من المنهجين دون الميل والتحيز إلى منهج معين من أجل استغلال كل الإمكانيات المنهجية والأساليب التحليلية المتاحة من فهم وتحليل وقياس وتفسير بغرض إثراء المعرفة وإثبات وتعزيز صحة النتائج المتوصل إليها من أجل دراسات أكثر صحة ومصداقية؟

1. ماهية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية:

البحوث العلمية واحدة من أوجه النشاطات المعقدة المحيرة التي تظل في العادة غير واضحة المعالم تماما في أذهان من يمارسونها، ولعل هذا هو سبب اعتقاد الكثير من العلماء والباحثين أنه ليس بالإمكان إعطاء دراسات منهجية جامعة شاملة مانعة في كيفية إجراء البحوث العلمية الأكاديمية، وبالتالي فالأفضل هو أن يعتمد الباحث إلى حد بعيد عن ذاته وإمكاناته ويسعى دوما وراء اكتساب معارف جديدة، فالباحث العلمي بالرغم من أنه متعلما وبارعا إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون حكيما ومتكاملا لأنه كغيره من الأفراد يتسم بكل نواحي الضعف والقوة والشك والتناقضات والوضوح تارة والغموض تارة أخرى(برو محمد، 2014، ص5).

مفهوم العلم والبحث العلمي:

أ. العلم والمعرفة العلمية: يرى كونايت أن العلم سلسلة من تصورات ذهنية ومشروعات تصويرية مترابطة متواصلة، وهي نتاج لعملية الملاحظة والتجريب، كما يرى كيرلنجر أن العلم يعرف بوظيفته الأساسية المتمثلة في التواصل إلى التعميمات بصورة قوانين ونظريات تنبثق عنها

أهداف فرعية تتلخص في وصف الظواهر وتفسيرها وضبط المتغيرات للتوصل إلى علاقات محددة بينها ثم التنبؤ بالظواهر والأحداث لدرجة مقبولة من الدقة (حسان هشام، 2007، ص18). ويعرف العلم بأنه نشاط يهدف إلى زيادة قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعة وفهم الظواهر وبالتالي القدرة على ضبطها والتحكم بها. فهو جهد إنساني عقلي منظم وفق منهج محدد في البحث يشتمل على خطوات وطرائق محددة ويؤدي إلى معرفة عن الكون والنفس والمجتمع يمكن توظيفها في تطوير أنماط الحياة وحل مشكلاتها.

أما المعرفة العلمية فهي حصيلة جهود متواصلة تحققت عبر العصور المختلفة وساهمت في بنائها كل الشعوب والحضارات. ومن خصائصها أنها ترتبط بخطوات معينة كالمشاهدة والتجربة واختبار الفرضيات وصياغة النظريات واستخدامها في التنبؤ والاستنتاج، ومن ثم توسيع حقل النظرية لتكرار هذه الخطوات من جديد وبصورة دورية مما يقتضي أن تصحح المعرفة الناتجة نفسها باستمرار، وهي ضرورة للإنسان لأن معرفة الحقائق هي التي تساعد الإنسان على فهم المسائل التي يواجهها يوميا (عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، 2001، ص7-8).

وبناء على ما تقدم نفهم أن المعرفة العلمية أشمل من العلم فالعلم يقوم على دراسة وتحليل الظواهر وفهمها والتنبؤ والتحكم بها. ويعتبر الفهم العملية الأساسية التي يستند على الوصول إلى أدراك الظاهرة وما يرتبط بها من واقع لأنه بدون فهم للظواهر والوقائع لا يمكن أن تصدر حكما أو تعميما حولها، ولا يتحقق الفهم العلمي للظواهر إذا ما اقتصر على مجرد الوصف ذلك لأن التفسير مرحلة أساسية لاكتمال عناصر الفهم لتلك الظواهر، وعملية التفسير هذه لا تتم إلا بعد التعرف إلى عناصر تلك الظواهر والخصائص المميزة في نشأتها وتطورها وعلاقتها بغيرها من الظواهر وهو الأمر الذي يقع على عاتق الباحث في الجمع بين البحث الوصفي والكمي.

وبهذا نفهم أن العلم بشكل عام يهدف إلى وصف الظواهر وتفسيرها والتنبؤ بما سيحدث مستقبلا بالاستفادة من دراسات سابقة، مع ضبط الظواهر وتقويمها وضبط العوامل المؤثرة فيها ونواتجها من أجل تنمية النشاط العقلي من خلال أساليب التفكير المنظمة واكتشاف التطبيقات العلمية للمعرفة النظرية (حسان هشام، 2007، ص22-23).

ب. مفهوم البحث العلمي: إذا لجأنا إلى تحليل عبارة البحث العلمي فإننا نجدها تتكون من كلمتين هما (البحث) و(العلمي)، فالبحث يدل على التقصي والتتبع و السؤال والتفتيش ومحاولة الاكتشاف، بمعنى الطالب والتحري عن حقيقة من الحقائق أو أمر من الأمور، أما العلمي فهي كلمة منسوبة إلى العلم والذي يعني الإحاطة والإلمام بالحقائق وكل ما يتصل بها. وعليه فالبحث العلمي هو: "التقصي المنظم باتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بقصد التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد إليها (عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات، 2001، ص11-12).

وفي تعريف آخر نجد أن البحث العلمي عبارة عن عرض مفصل أو دراسة معمقة تمثل كشفا لحقيقة جديدة أو تأكيد على حقيقة قديمة مبحوثة وإضافة شيء جديد لها أو حل لمشكلة كان قد تعهد شخص بتقصيها وكشفها وحلها، ويمكن تحديد تعريف شامل للبحث العلمي على أنه عبارة عن الفحص والتقصي المنظمين للحقائق والالذين يرميان إلى إضافة معارف جديدة إلى ما هو متوفر منها فعلا بطرق تسمح بنشر وتعميم ونقل نتائجها إلى الغير وبالتدليل عليها والتأكد من صحتها وصلاحياتها للتعميم (سلاطنية بالقاسم، حسان الجيلاني، 2009، ص73-75).

ج. الغرض من البحث العلمي: نظرا للمشاكل الكثيرة في مختلف ميادين الحياة كان لزاما على الباحثين والدارسين الاهتمام بالبحوث العلمية والتأكيد على ضرورة إجرائها، لغرض تحسينها وتحسين مردودها بهدف الوصول إلى حقائق الأشياء والظواهر ومعرفة كنه الصلات التي تربط بينها، وعلاقات بعضها ببعض سواء كانت هذه الظواهر ظواهر اجتماعي أو اقتصادية أو

طبيعية... غير أن بعض الباحثين عندما يقدمون على إجراء دراسة معينة يعتقدون أن عملية تجميع الكثير من الآراء والأفكار حول الظاهرة موضوع البحث هي الطريقة الصواب لإجراء البحث العلمي، فعرض آراء وأفكار ودراسات الآخرين شيء مهم ومفيد لكنه لا يحل المشكلة فدراساتها لابد أن تكون وفق أسلوب علمي وبالالتزام بخطوات علمية منهجية وبتابع أساليب وتقنيات منهجية وبالاعتماد على أنواع معينة من البحوث نوعية كانت أو كمية وفق ما تتطلبه طبيعة البحث العلمي، ويمكن تحديد الغرض من إجراء البحوث العلمية في النقاط التالية (جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيرى كاظم، 1978، ص 24-25):

- اكتشاف المبادئ التي تنظم الظواهر كي يمكن توحيدها وتنظيمها في كل موحد ومعقول حتى يتسنى على ضوءها تفسير تلك الظواهر وضبط نتائجها والتحكم فيها.

- مساعدة الباحث على تنمية قدراته على فهم مختلف أنواع البحوث والإلمام بالمفاهيم والأسس والأساليب التي يقوم عليها البحث العلمي.

- مساعدة الباحث على الاختيار السليم لمشكلة معينة لبحثه وتحديد أهدافها وصياغة فروضها واختيار وتحديد أنسب المناهج والأدوات لدراساتها للوصول إلى نتائج يوثق في صحتها.

- تزويد الباحث بالمعرفة النظرية والمهارات العلمية التي تجعله قادراً على تصميم خطة لبحثه وتنفيذها وفق أسس ومراحل المنهج الذي اختاره لمعالجة موضوع بحثه سواء كان كمياً أو وصفاً.

- تزويد الباحث بالخبرات والمعارف التي تمكنه من القراءة التحليلية الناقدة للبحوث، وتقييم نتائجها والحكم على ما إذا كانت الأدوار المستخدمة في هذه البحوث تدفع إلى الثقة بنتائجها.

- زيادة قدرة الباحث على اتخاذ القرارات الحكيمة إزاء ما يواجهه من صعوبات ومشكلات في بيئته الاجتماعية والتربوية والنفسية والاقتصادية.

- الوصول إلى تطوير وتجديد أدوات البحث العلمي ومناهجه من أجل الحصول على الحقيقة.

د. أهداف البحث العلمي: للبحث العلمي أهداف متنوعة قد تتجلى في الوصول إلى معارف وحقائق علمية جديدة بهدف التنبؤ بها والتحكم فيها والسيطرة عليها عن طريق استنتاج الحقائق والوقائع الجديدة ممكنة الحدوث في المستقبل من الحقائق العامة التي وصلنا إليها وعبرنا عنها بالقوانين العلمية، باعتبار أن عملية التنبؤ هي وظيفة أساسية للعلم والهدف النهائي لمنهجه، ويهدف البحث العلمي كذلك إلى التحكم من خلال إيجاد الظروف والشروط المحددة التي تتحقق فيها ظاهرة معينة للحصول على الظاهرة في الوقت الذي نريد والمكان الذي نختار، وذلك بإخضاع موضوعات البحث للمنهج العلمي والملاحظات والتجارب وتطبيق الاستدلالات المنطقية عليها، وأخيراً يمكن إدراج التطبيق العملي وحل المشكلات الإنسانية والعلمية كأهداف البحث العلمي ذلك أن العلماء يحاولون دوماً إيجاد الحلول الملائمة للمشاكل التي تعترض التقدم البشري والاقتصادي والعلمي (سلاطينة بالقاسم، حسان الجيلاني، 2009، ص 91-96).

الأمر الذي يهمنا في هذه الدراسة بغض النظر عن أهداف البحث العلمي المتعددة هو أن البحث بصفة عامة يهدف إلى غايتين أساسيتين يمكن على إثرهما اختيار نوع البحوث الملائمة والتي يتعين على الباحث الاعتماد عليها من أجل كشف الحقائق وتعزيز صحة النتائج التي يتوصل إليها، إذ يهدف البحث العلمي أساساً إلى وصف الظاهرة المراد دراستها وبالتالي يتعين على الباحث انتهاز أسلوب البحث النوعي وباستخدام المنهج الكيفي بتقنياته ووسائله بهدف الوصف والتحليل، كما يهدف إلى تفسير الظاهرة المراد دراستها وبالتالي ينبغي على الباحث الاعتماد على البحوث الكمية باستخدام المنهج الكمي الإحصائي بهدف التفسير والقياس.

أولاً الوصف: إن أحد أهداف العلم الأكثر دقة هو النجاح في وصف الوقائع، أو بعبارة أخرى هو إنتاج جرد أكثر صدق ما أمكن حول خصائص الموضوع أو الظاهرة المطروحة للدراسة،

فالباحث سبحانه سيجاول التدقيق في مختلف عناصر الموضوع من خلال الوصف الذي يعتبر واحدا من أهداف العلم، والوصف هو تمثيل مفصل و صادق لظاهرة ما، وهو رصد وتسجيل ما نلاحظه من الوقائع والظواهر وما ندرکه بينها من علاقات متبادلة، وتصنيف خصائصها وترتيبها والارتباط بينها، فهو كشف دلالات المعطيات الحسية بالاعتماد على الملاحظة والتجربة ودراسة ما بينها من علاقات متبادلة، ويعتمد الوصف على المدركات الحسية لكنه ينطوي مع ذلك على العمليات العقلية وبنقاوت تعقيدها كتصنيف الأشياء وتصنيف خصائصها وتحديد ما بينها من ارتباط وكشف دلالاتها، وترى المدرسة الوضعية أن وظيفة العلم الجوهرية هي الوصف فوصف الوقائع والعلاقات القائمة بين معطيات الحسية بأقل جهد عقلي وباقتصاد في التفكير هو هدف العلم عند إرنست ماخ. أما بيرسون فيرى أن هدف المنهج العلمي هو تصنيف الوقائع ودراسة علاقاتها المتبادلة ووصف سياقاتها، أما فايجل فيرى أن هدف البحث العلمي هو الوصف الذي يرد إليه التنبؤ فالتنبؤات ما هي إلا أوصاف مستنتجة (سلطانية بالقاسم، حسان الجيلاني، 2009، ص88).

وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي يحتلها الوصف في البحوث النوعية إلا أنه ينبغي على الباحث أن يدرك أن الوصف والفهم ليس الغاية الوحيدة والنهائية التي يصبروا البحث العلمي إلى تحقيقها، وليس هو الهدف الأخير الذي يسعى إليه منهجه على اعتبار أن البحوث النوعية ليست كافية لدراسة الظواهر بصورة شاملة ودقيقة وأكثر تفصيلا، لأن الوصف يؤدي دورا أوليا فقط وينبغي أن يساعد في القيام بأدوار أخرى والاهتمام فقط بالجانب الكيفي لدراسة الظواهر بحيث تقوم بوظائف منهجية تالية يتحقق بفضلها المشروع العلمي، فالوصف وحده لا يكفي في بناء العلم وتأسيس المادة العلمية، فالعلم يبدأ إلا عندما نبدأ في تفسير الوقائع والظواهر المختلفة مهما كان نوعها، ونقوم بتعميمها من خلال عمليات عقلية استنتاجية يقوم بها الباحث للتوصل إلى المعرفة.

ثانيا التفسير: إن العلم عند وصف وتصنيف المواضيع والظواهر الملاحظة ففي الواقع من بين أهدافه الأخرى وربما أكثرها جوهرية هو الوصول إلى تفسير هذه الظواهر وتحليلها وفق منطق رياضي، لهذا يمثل التفسير القلب النابض للمسعى العلمي، ذلك لأن العلم يهدف إلى الكشف وعن طريق ملاحظة العلاقات القائمة بين الظواهر والعلاقة التي يبحث عنها أكثر هي طبيعة الحال علاقة السببية، أي تلك العلاقة التي تجعل إحدى الظواهر سببا في حدوث وجود ظاهرة أخرى أو عاملا رئيسيا في ظهورها (موريس أنجرس، 2004، ص57)، ويقصد بالتفسير كشف علاقات تصف الظاهرة ومحاولة الكشف عن أسباب وقوعها أو بالأصح الظروف والشروط التي لابد من توافرها أو توافر مثلها حتى تقع الحوادث، كما يفترض التفسير الإيمان بمبدأ العلية الذي يربط بين الأسباب والنتائج و ينطوي على اختيار يقوم به العالم لأكثر التفسيرات احتمالا من بين التفسيرات الممكنة، وعلى إدراك للتماثل في غير المتماثل للوحدة في المختلف وللتجانس في غير المتجانس، ويقوم الكشف عن البحث على الأسباب التي أدت إلى وقوع الحوادث على ما قد يدرك من تغير نسبي أو تلازم في التغير بين الظواهر، ويعتمد التفسير على العقل بدرجة أكبر من الوصف الذي يعتمد أساسا على المدركات الحسية باعتباره قفزة عقلية استنتاجية تتجاوز المعطيات التجريبية بوضع تخمين عقلي أو فرض تفسيري نتأكد من صحته باختبار تجريبي (سلطانية بالقاسم، حسان الجيلاني، 2009، ص89-90).

بين الوصف والتفسير: من خلال إسقاط ما سبق على واقع البحث العلمي الذي يقتضي الوصف تارة من خلال البحوث النوعية التي تستدعي إدراك عملية الفهم والتفسير تارة أخرى من خلال البحوث الكمية والتي تعنى بتحليل وتفسير الأسباب والنتائج يتبادر إلى الذهن التساؤل والذي يطرح نفسه علينا والمتمثل فيما إذا كان الوصف يناقض التفسير أم أنهما يتكاملان ويكملان

بعضهما البعض ولا يتناقضان ؟ وهل ينبغي على الباحث اختيار سبيل وحيد للوصول إلى المعرفة ؟

فإذا كان الوصف هو كشف الدلالات الظاهرة في المعطيات الحسية وفهمها فإن التفسير هو كشف الدلالات التي تتجاوز تلك المعطيات، وإذا كانت دلالات الوصف كيفيات حسية تخضع للملاحظة والتجريب المباشر، فإن دلالات التفسير مجردات عقلية ليس لها صلة مباشرة بالملاحظة والتجربة، وإذا كان الوصف يمد الباحث بخبرات ومعلومات عن الموجودات والأشياء والظواهر فإن التفسير يحول تلك الخبرات والمعلومات إلى فروض تخضع للاختبار التجريبي لنصل منها إلى تعميمات أو قوانين عامة وإلى حقائق تجعل الكون المحيط بنا مفهوما ومعقولا بالنسبة لنا.

ويجمع معظم علماء المناهج على أن التفسير هو أكثر وظائف العلم أهمية وأنه الهدف الرئيسي للبحث العلمي، لهذا نجد أغلب الباحثين يتوجهون إلى اختياره لتفسير الظواهر والتحقق من صحة الفرضيات والنتائج اعتقاداً منهم أن الدقة والدلالة الإحصائية التي تنتهجها البحوث الكمية من خلال تفسير العلاقة السببية في حدوث الظواهر هي السبيل الوحيد للوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية، ومع أن التفسير خطوة هامة لقيام العلم إلا أنه ليس الهدف النهائي للمشروع العلمي الذي يسعى بالتعميم إلى قوانين كلية تسمح بالتنبؤ الذي هو ثمرة الوصف الدقيق والتفسير السليم (عبد المعطي محمد علي، محمد السرياقوسي، 1988، ص 82).

2. بين المنهج العلمي والبحث العلمي:

قبل الحديث عن المنهج الوصفي والكمي في البحوث العلمية يتعين علينا الإشارة إلا أن هناك اختلاف بين مفهوم المنهج العلمي والبحث العلمي، فكثيراً ما يثار التساؤل حول التفرقة بين المنهج والبحث خاصة عند الباحث الحديث العهد بدراسة المناهج، فعادة لا يفرق الباحثون بين المنهج والبحث، فالمنهج حسب تعريف دائرة المعارف البريطانية يشير إلى مختلف العمليات التي ينهض عليها علم من العلوم يستعين بها في دراسة الظاهرة الواقعة في مجال اختصاصه، وعليه فالمنهج هو طريقة التفكير والبحث يعتمد عليها في مجال تحصيل المعرفة العلمية الصادقة والثابتة والشاملة حول ظاهرة معينة (سلطنة بالقاسم، حسان الجيلاني، 2009، ص 26).

ويعرفه الدكتور مصطفى عمر التير على أنه الطريق أو السبيل للبحث الذي يستند إلى عدد من المميزات الرئيسية أهمها أن الظواهر ومكوناتها والعلاقات بينها موجودة بشكل مستقل عن الأفراد وعن آرائه واتجاهاته وتصوراتها، وأن هذه الظواهر تخضع لقوانين ثابتة تتحكم فيها وتوجهها بانتظام، وأنه بالإمكان التوصل إلى معرفة خصائص هذه القواعد وأساليب تأدية وظائفها (مصطفى عمر التير، 1995، ص 23).

وإذا كنا قد تعرفنا على أن المنهج يعني الطريق الذي يسلكه الباحث وهو المعرفة العلمية المنظمة للأفكار من أجل الكشف عن حقيقة ظاهرة معينة، فإن البحث هو التقصي والفحص الدقيق للوصول إلى حقائق وقواعد عامة والتحقق منها بهدف إضافة معارف جديدة بطريقة تسمح بنشر وتعميم ونقل نتائجها إلى الغير، وبالتدليل عليها والتأكد من صحتها وصلاحياتها من أجل التعميم (عمر التومي الشيباني، 1989، ص 47-48).

وبهذا يمكن التمييز بين المنهج والبحث والخروج بحوصلة للتفريق بينهما فهما يختلفان في كون أن المنهج هو طريق أو مسلك يقوم به الباحث للوصول إلى معرفة المشكلة أما البحث فهو نشاط أوسع يمكن من خلاله توظيف واستعمال أكثر من منهج واحد وأكثر من أداة لجمع البيانات، كما يختلف المنهج عن البحث في كون أن هذا الأخير يصل إلى نتائج معينة عن المشكلة موضوع البحث يمكن تعميمها أما المنهج فهو الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى معالجة تلك المشكلة، كما أن هناك عدة مناهج يمكن للباحث استغلالها للوصول إلى المعرفة فقد

يمكنه توظيف كل من المنهج الوصفي والكمي لفهم و تفسير الظاهرة المراد دراستها في نفس الوقت من أجل تعزيز صحة النتائج والوصول إلى معطيات أكثر دقة، ونفس الشيء بالنسبة للبحوث بحيث قسم العلماء البحوث إلى أنواع كثيرة منها البحوث الكمية والكيفية والتفسيرية والوصفية والتي نحن بصدد الحديث عليها في هذه الدراسة، لهذا يمكن الخروج بنتيجة نهائية وحوصلة عامة من أجل التفريق بين المنهج العلمي والبحث العلمي، فالبحث أوسع وأشمل من المنهج ويستطيع الباحث الاستعانة بأكثر من منهج واحد وبالاكتفاء على أدوات و تقنيات أكثر لجمع البيانات، في حين يظل المنهج هو الطريق والسبيل الذي ينبغي على الباحث أن يسلكه أثناء إجراءه لبحثه من أجل القيام بالبحث العلمي وبهدف الوصول إلى الحقائق العلمية.

وبهذا نفهم بأن المنهج العلمي يوظف على أساس طبيعة موضوع البحث ونوعية الدراسة وإشكالية البحث ونوع الربط الذي ينظمه الباحث لبناء وصياغة الفرضيات، فهي التي تفرض عليه النمط الملائم، فإذا كان الغرض من دراسته يستدعي تفسير الظاهرة يتعين عليه اللجوء إلى المنهج الكمي، وفي حالة ما إذا كانت طبيعة البحث تتطلب فهم الظاهرة فهذا يستدعي اللجوء إلى المنهج الكمي عن طريق البحث النوعي، ومن هنا نفهم بأن البحث العلمي يقوم على نوعية العلاقة التي ينظمها الباحث في فرضيات بحثه فقد تكون هذه العلاقة إما كمية أو كيفية وهذا الأمر هو الذي يحدد موع المنهج الواجب إتباعه في البحث والدراسة.

3. المنهج الوصفي في البحوث النوعية:

من المتفق عليه على مستوى الإجراءات العلمية للبحوث والدراسات التي يقوم بها الباحثون أن يميزوا في بحوث العلوم الإنسانية والاجتماعية بين تلك البحوث والدراسات التي تهدف إلى قياس الظواهر عن تلك التي تسمح بأخذ معطيات كيفية لا يمكن قياسها أو عدّها، لهذا تتطلب المناهج الكمية والمناهج الكيفية مجموعة من الإجراءات العلمية المختلفة في إطار إعداد البحوث والدراسات. بحيث هناك نوعان من المناهج البحثية المتبعة وهي المنهج الكمي والمنهج النوعي، ويعتمد اختيار المنهجية على نوع السؤال البحثي ونوعية الدراسة، وسنحاول من خلال هذا الجزء من الدراسة التطرق لماهية المنهج الوصفي أو الكيفي في إطار إعداد البحوث النوعية.

المنهج الوصفي/ الكيفي/ النوعي (Qualitative Approach): إن المتنبع لتطور العلوم يستطيع أن يلمس الأهمية التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور، ويرجع ذلك إلى ملاءمته لدراسة الظواهر الاجتماعية فالمنهج الوصفي يصف الظواهر وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يتحصل عليها باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي. وقد ارتبطت نشأة هذا المنهج بالمسوح الاجتماعية وبالدراسات المبكرة في فرنسا وإنجلترا وكذا بالدراسات الأنثروبولوجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

وينطلق المنهج الوصفي من أن لدى الباحثين أوصاف دقيقة للظاهرة المراد دراستها قبل أن يمكنهم تحقيق تقدم كبير في حل المشكلات، أي البحث عن أوصاف دقيقة للأنشطة والأشياء والعمليات والأشخاص، فهم يصورون الوضع الراهن في بعض الأحيان ويحددون العلاقات التي توجد بين الظواهر أو التيارات التي تبدو في عملية النمو ومن حين لآخر يحاولون وضع تنبؤات عن الأحداث المقبلة، ولهذا الباحث باستعماله المنهج الوصفي يواجه عدة أسئلة مثل ماذا؟ ما هو؟ كيف؟ (نبيلة صالح السمراي، 2014، ص61).

كما يقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد خصائصها وأبعادها وتوصيف العلاقات بينها بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها (محمد علي محمد، 1986، ص181).

فالمناهج الكيفية تهدف في الأساس إلى فهم الظاهرة موضوع الدراسة وعليه ينصب الاهتمام أكثر إلى حصر معنى الأقوال والمعطيات للتي تم جمعها أو السلوكات التي تمت ملاحظتها، كما لا يقتصر المنهج الوصفي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها وإنما يشمل تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ونتائجها لهذا يمكن الاستعانة أيضا بالمنهج الذي يتطلب قياس الظاهرة وتفسيرها عن طريق المنهج الكمي.

ولقد اختلف علماء المنهجية حول تحديد مفهوم واحد ومحدد للمنهج الوصفي والذي يقود إلى عدم اتفاقهم حول الهدف الذي يجب أن يحققه المنهج، فهل الهدف منه هو مجرد وصف للظاهرة موضع الدراسة؟ أم أنه يتجاوز ذلك إلى دراسة وتحديد العلاقة بين هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر الأخرى، أم محاولة اكتشاف الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وكثيرا ما يتضمن الوصف تفسيراً للظاهرة أو اختبار لصحة الفروض.

ومن هنا عرف المنهج الوصفي بأنه استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها أو بينها وبين الظواهر الأخرى (تركي رابع، 1984، ص129)، وهناك من عرفه بأنه وصف ما هو كائن وتفسيره وتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع، وأيضاً تحديد الممارسات السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند كل من الأفراد والجماعات وطرائقها في النمو والتطور (جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيرى كاظم، 1978، ص136).

أ. أهمية المنهج الوصفي: تكمن أهمية المنهج الوصفي في العلوم الاجتماعية عموماً في تشخيص مختلف الظواهر التي تتناولها هذه العلوم وذلك بما يتحراه من دقة تصوير واقعها كما هو كائن، بحيث يزود الباحثين بمعلومات حقيقية عن الواقع الراهن للظواهر المختلفة والكشف عن الواقع كما هو، كما يزودهم بالحقائق الجديدة التي تساعدهم على فهم مختلف الظواهر ومن ثمة إمكانية التنبؤ بحدوثها على نحو أكثر دقة والتحقق من صدق ما يتواتر من أفكار ونظريات وآراء وأقوال حول الظواهر المدروسة. كما أن نتائج البحوث الوصفية وخاصة المسحية منها تقدم خبرة كبيرة للمستغلين في المجالات السابق ذكرها في رسم الخطط التي تؤدي إلى الزيادة في الكفاءة والرفع من المردودية كما وكيفا، وتعتبر البحوث الوصفية بأنواعها المختلفة بمثابة الدراسة الاستطلاعية للبحوث الأخرى خاصة منها الكمية والتجريبية (برو محمد، 2014، ص66-67).

ب. مميزات المنهج الوصفي: يمتاز المنهج الوصفي بعدة مميزات أهمها (برو، محمد، 2014، ص67-68):

- يصعب تطبيقه لأنه يتطلب توفر المعلومات والبيانات الموضوعية عن الظاهرة موضوع الدراسة، ومعلوم أن الظاهرة الاجتماعية مهما كان نوعها ظاهرة متعددة الجوانب والخصائص، وبالتالي تشخيصها والكشف عن حدودها وأبعادها والعوامل المتحركة فيها ليس بالأمر اليسير.
- إنه مكمل للمنهج الاستردادي الذي يبدأ بدراسة الظاهرة في تطورها بدءاً من حدوثها إلى الوقت الحاضر، وبعدها يأتي دور المنهج الوصفي فيصف الظاهرة كما هي في واقعها.
- إنه لا يبق عند حدود وصف الظاهرة كما هي فقط، بل يذهب إلى أبعد من ذلك فيحللها ويفسرهما ويقارنهما ويختبرهما ويقومها أملاً في التوصل إلى إضافة رصيد معرفي جديد حولها.
- إنه لا يصف الظاهرة في أبعادها المختلفة، بل يصف بطريقة انتقائية فالباحث يختار من الظاهرة ما يخدم غرضه من الدراسة.

ج. خطوات المنهج الوصفي: للمنهج الوصفي خطوات رئيسية هي (برو محمد، 2014، ص68-69):

- اختيار الظاهرة المراد دراستها والقيام بدراسة استطلاعية حولها من أجل تحديد الإشكالية وصياغة فرضيات علمية ودقيقة تعين صاحبها على التخطيط لدراستها دراسة عميقة متكاملة.

- تجميع البيانات والحقائق عن الظاهرة المطروحة للدراسة اعتمادا على الملاحظة المباشرة والمقابلة الشخصية، وذلك من أجل فهم المشكلة وتكوين وجهة نظر معينة نحوها.

- وضع الفروض التي تفسر المشكلة ونشأتها وتطورها استنادا على خبرته بالظاهرة وإلمامه بالعوامل التي تؤثر فيها، والمعلوم أن الفرض في المنهج الوصفي هو عبارة عن تخمين يتناول تحديد علاقة بين متغيرين أو أكثر وهذا بعد أن يتوافر لدى الباحث مجموعة من الحقائق والنتائج الكافية والمعروفة، من أجل الكشف عن الجوانب الغامضة في الظاهرة.

- التحقق من البيانات والمعلومات المجمعة حول الظاهرة بالوصف الدقيق والتحليل المقارن المعمق لها اعتمادا على الفروض المصاغة بغية استخلاص تعميمات تؤدي إلى تقدم المعرفة.

- استخلاص النتائج وكتابتها بأسلوب واضح ومنظم مدعم بالأراء والحجج والبراهين القوية.

ماهية البحوث النوعية: البحث النوعي أو الوصفي هو ذلك البحث الذي يتناول الباحث فيه ظاهرة أو حدثا أو شيئا معيناً بالدراسة والتحليل والتفسير مستخدماً المنهج الوصفي، فيقوم بجمع الحقائق والبيانات والمعلومات والملاحظات وتبويبها ووصفها وتفسيرها وتقرير حالتها كما توجد عليه في الواقع في ضوء قم أو معايير معينة للوصول إلى الاستنتاجات ذات الدلالة والمغزى بالنسبة للمشكلة المطروحة للبحث (برو محمد، 2014، ص37).

كما عرف البحث النوعي بأنه البحث الذي يقوم باستكشاف المواقف والسلوك والخبرات وذلك باستخدام عدة طرق، كالمقابلات والمجموعات، ويهدف إلى دراسة عمق الظاهرة حيث يعود بالأشخاص إلى الماضي ولا يهتم بالنتائج بل بعمق الظاهرة.

وللبحث النوعي مجموعة من الخصائص فمن خلالها يقوم الباحث بوصف الظاهرة وصفا دقيقة، ويهتم الباحث عندما يستخدم المنهج الكمي بالنتائج التي يحصل عليها، بغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الظاهرة، أو الأسباب التي أدت إلى الوصول إلى هذه النتائج، حيث ينظر المنهج النوعي إلى الظاهرة بأنها أمر حدث وانتهى، والمهم في الموضوع البحث عن نتائج هذا الحدث ليس أسباب حدوثه.

ويتميز المنهج النوعي بالقدرة على الدخول إلى أعماق الظاهرة ودراساتها، وتحليلها ومعرفة تفاصيلها دون أن يقوم بجمع بياناتها من الناس، كما يتميز المنهج النوعي بقدرة الباحث على دراسة الظاهرة في مكان حدوثها أي في الطبيعة، ودون الحاجة لدراساتها في المختبرات، وللمنهج النوعي مجموعة من الاتجاهات ومنها الظاهرية، الإثنوغرافية، البحث الميداني، بالإضافة إلى النظرية التجريبية.

ومن مميزات المنهج النوعي المرونة الكبيرة التي يتمتع بها، وإمكانية إكمال الدراسة، وإجراء تعديلات وتطويرات عليها في المستقبل، كما أنه يقدم للباحث معلومات مهمة وذلك نظرا للحرية الكبيرة التي يعطيها لعينة الدراسة وذلك لتعبر عن رأيها.

أ. الأسس المنهجية للبحوث النوعية:

التجريد: هو عملية عزل وانتقاء مظاهر معينة من كل عياني، كجزء من عملية تقييمية أو توصيلية إلى الآخرين، ولا تعارض بين التجريد وبين كون المواقف الاجتماعية أكثر تعقيدا من المواقف الفيزيائية من حيث البساطة والتعقيد مثل الظواهر الاجتماعية التي تحتاج إلى منهج علمي دقيق وأدوات قياس مناسبة، كما لا تعارض بين التجريد وكون كل واقعة اجتماعية منفردة، لأن تفرد الحادثة الاجتماعية هو تميز في الكم والكيف، وحين تجرد فإن الفروق الكيفية لا تعارض بين التجريد وبين كل الحادثة الاجتماعية متفردة بدعوى أنها ذات خصائص منفصلة عن بعضها، فالحقيقة أن لا فصل بين خصائص الحادثة الاجتماعية والتجريد في كل الأحوال عمل علمي أساسي، ولا تعارض بين التجريد وبين اقتراب التجريد من ظاهر الأشياء وليس من باطنها.

التعميم: إذا صنفنا الوقائع على أساس عامل مميز أمكن استخلاص حكم أو أحكام تصدق على فئة معينة منها، وقد يكون التعميم شاملاً، فيسبق بكلمة كل أو جميع أو لا أحد، وقد يكون جزئياً فيسبق بكلمة بعض، وبالتعميم نصل إلى بما استقرأنه إلى ما لم نستقرئه (حسان هشام، 2007، ص74-75).

ب. الانتقادات الموجهة للبحوث النوعية: على الرغم من المزايا التي يتميز بها الأسلوب الوصفي في البحث النوعي فقد وجهت إليه العديد من الانتقادات، فالباحث الذي يستخدم المنهج الوصفي قد يعتمد على معلومات خاطئة من مصادر مختلفة، كما قد يتحيز خلال جمعه للبيانات إلى مصادر معينة تزوده بمعلومات تخدم وجهة نظره ويرغب بها، كما أن البيانات والمعلومات في البحوث الوصفية تجمع من الأفراد الذين يمثلون أفراد عينة الدراسة موضوع البحث، وهذا يعني أن عملية جمع المعلومات تتأثر بتعدد الأشخاص واختلاف آرائهم حول موضوع البحث، ويتم إثبات الفروض في البحوث النوعية عن طريق الملاحظة، مما يقلل من قدرة الباحث على اتخاذ القرارات الملائمة للبحث، كما إن قدرة الدراسات الوصفية على التنبؤ تبقى محدودة وذلك لصعوبة الظاهرة الاجتماعية وسرعة تغيرها.

4. المنهج الكمي و البحوث الكمية:

يعد البحث الكمي أحد أنواع منهجية البحث العلمي ويعرف بأنه الإشارة إلى الظواهر الاجتماعية من خلال إتباع الأساليب الحسابية والإحصائية، ومن خلال هذا البحث يتم تطوير النماذج الرياضية المتعلقة بالظواهر، ويعد القياس هو المحور الأساسي في البحوث الكمية فهو يقوم بعملية ربط بين الملاحظة التجريبية التعبير الرياضي للعلاقات الكمية، ويتم استخدام البحوث الكمية في مجالات متعددة، حيث شمل استخدامه عددا كبيرا من العلوم كعلم النفس، الاقتصاد، الاجتماع، التسويق وغيرها من مجالات العلوم المختلفة.

المنهج الكمي (Qualitative Approach): يمكن تعريف المنهج الكمي بأنه المنهج الذي يسعى إلى التنبؤ والقياس واختبار صحة الفروض وتطبيق النظرية على الواقع (رجاء محمد أبو علام، 2004، ص260)، والمنهج الكمي تهدف إلى قياس الظاهرة موضوع الدراسة باستعمال الحساب والإحصاء، فأغلبية البحوث في العلوم الإنسانية والاجتماعية تستعمل القياس وكذلك الأمر حينما يتم استعمال المؤشرات والنسب والمتوسطات الحسابية أو الأدوات التي يوفرها الإحصاء بصفة عامة، فإذا كانت الفرضية التي نظمها الباحث في بحثه تعتمد على تفسير العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع فهذا يفرض عليه إتباع المنهج الكمي الذي يهدف إلى قياس وتفسير تلك العلاقة عن طريق مقارنة أجزاء الظاهرة، ويكون ذلك باستخدام تقنيات تحليل المعطيات الإحصائية عن طريق تقنية كمية وتكون عادة الاستمارة والتي توزع على أفراد العينة للتجريب والمقارنة من أجل تفسير الظاهرة محل الدراسة.

فمن خلال العلاقة بين المتغيرات فإن الباحث يتمكن من تحديد الأسباب، ومن ثم يستخرج النتائج ويتنبأ بالمستقبل، وتختبر البحوث الكمية المتغيرات التجريبية، بالإضافة إلى ذلك فإنها تحد من ظهور المتغيرات الاعتراضية، ويعتمد الباحثون في المنهج الكمي على القياس من أجل اختبار النظريات، ومن ثم يبحثون عن التعريفات اللازمة لها من خلال افتراض العلاقة بين هذه المتغيرات، ولكي يتأكد الباحث من صحة المقاييس التي يستخدمها فعليه أن يقوم باستخدام مقاييس الصدق والثبات، ويجب على الباحث عند استخدامه للمنهج الكمي أن يقوم بتعريف المفاهيم التي سوف يستخدمها في بحثه العلمي، وذلك من أجل أن يقوم باختيار الفرضيات التي تحدد من بداية البحث، ومن ثم يبدأ بمرحلة جمع البيانات وترتيبها والقيام بتحليل البيانات التي يجمعها تحليلًا إحصائياً، وذلك لكي يصل إلى النتائج المرجوة.

ويعد المنهج الكمي هو المنهج المفضل والذي يجب على الباحث أن يقوم باستخدامها في حال توفر معلومات عديدة عن الموضوع الذي يقوم الباحث بدراسته، لكن ما يعيب المنهج الكمي التحيز والبعد عن الحياد، حيث يعد المنهج الكمي من المناهج التي يتحيز الباحث خلالها إلى الظاهرة التي يقوم بدراستها، بالإضافة إلى ذلك يوجد قد يتعرض الباحث لأخطاء في القياس والمعاناة، لذلك يجب على الباحث أن يعمل على التزام الحياد أثناء استخدامه للمنهج الكمي، وذلك لكي لا يخالف قواعد وأخلاقيات البحث العلمي، وحيث من أهم أخلاقيات البحث العلمي الموضوعية والحياد وعدم التحيز لأي طرف.

ماهية البحوث الكمية: يمكن تعريف البحث الكمي بأنه نوع من البحوث العلمية التي تفترض وجود حقائق اجتماعية موضوعية منفردة ومعزولة عن مشاعر ومعتقدات الأفراد، تعتمد على الأساليب الإحصائية في الغالب في جمعها للبيانات وتحليلها (عامر قنديلجي، 2008، ص45).

والبحث الكمي هو البحث الذي يعنى بجمع البيانات من خلال استعمال أدوات قياس كمية يتوفر فيها الصدق والثبات تجرى على عينة من الأفراد تمثل المجتمع الأصلي، ومن ثمة معالجة البيانات الكمية بأساليب إحصائية تقود في النهاية إلى نتائج يمكن تعميمه على المجتمع الأصلي، كما يقوم بالبحث العملي من خلال القيام بعدد من الإحصاءات، فيلجأ إلى الاستبيانات والإحصاءات للحصول على النتيجة المطلوبة، ويهتم هذا المذهب بجمع النتائج والبيانات.

ويهدف البحث الكمي إلى اختبار النظريات ويعمل الباحثون هنا بطريقة قياسية، ويتم ذلك من خلال تحديد النظرية الموجودة فعلاً في الأدبيات السابقة، ويحصلون على المفاهيم والتعريفات اللازمة ويتم افتراض العلاقات بين المتغيرات ثم جمع البيانات وتحليلها إحصائياً، وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها يتم قبول أو رفض الفرضيات، ومن ثم قبول أو رفض النظرية أو تعديلها.

وفي ظل البحوث الكمية يتم تصميم الدراسة (وضع الفرضيات ووصف المتغيرات وأسلوب قياسها... الخ) عند إعداد مشروع الدراسة وقبل البدء في جمع البيانات بعكس الحال في البحوث الكيفية، يلاحظ أيضاً أن المفاهيم التي يتم استخدامها في البحوث الكمية يتم تعريفها إجرائياً حتى يمكن اختبار الفرضيات التي تم تحديدها من البداية، ويجب أن يتأكد الباحث من أن المقاييس المستخدمة (مثل قائمة الاستقصاء) هي مقاييس صادقة وثابتة من خلال إجراء اختبارات الصدق والثبات المعروفة، وبعد القيام بالإجراءات السابقة يتم جمع البيانات وتبويبها بشكل كمي أو رقمي ثم يجرى عليها التحليل الإحصائي للوصول إلى نتائج البحث.

خصائص البحث الكمي: تنطلق البحوث الكمية من صياغة الفرضيات التي تعتبر كإجابات مؤقتة من خلال بناء علاقات بين المتغيرات المستقلة والتابعة، واستخدام البيانات المتوفرة لإيجاد العلاقات الارتباطية والسببية المفسرة للظاهرة، كما يعتمد التحليل الكمي إلى إنشاء المتغيرات وذلك بعد تحديد المفاهيم انطلاقاً من الدراسات والنظريات السابقة وتحديد مفاهيمها إجرائياً، بهدف النزول من المجرد إلى الملموس مروراً بالمتغيرات إلى الأبعاد إلى المؤشرات الموجودة في الميدان بهدف قياس تلك المفاهيم. أي ترجمة تلك التصورات والمفاهيم المجردة إلى مؤشرات ملموسة في الميدان، وهذا ما نطلق عليه قياس المفاهيم حسب منهجية **بول لازارسفيلد** الذي يرى بأن البحث الكمي يقتضي قياس المفاهيم من خلال الانتقال من المجرد إلى الملموس من الإشكالية بمفاهيمها المجردة إلى الفرضية بمتغيراتها المستقلة والتابعة والعلاقة السببية التي تربطها ببعضها إلى الأبعاد ثم المؤشرات الموجودة في الميدان والتي يتم جمعها من خلال تقنية كمية عادة ما تكون الاستمارة ثم تأسيس الدلائل والتحقق من الفرضيات في الأخير إما بإثبات صحتها أو نفيها ومن ثمة إمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها في الأخير، بهذا المنظور يصف **لازارسفيلد** المراحل الأربعة للإنشاء المتغيرات في الفرضيات وهي: تجسيد التصور للمفهوم-

تخصيص التصور بتحليل مركبات المفهوم عبر الأبعاد- اختبار المؤشرات- تكوين الأدلة(ريمون بودون، 1980، ص37).

5. **أوجه الاختلاف بين البحوث النوعية والبحوث الكمية:** يعرض الجدول أدناه مقارنة بين البحوث النوعية والبحوث الكمية:

البحوث الكمية	البحوث الكيفية
تركز على الكم والأرقام باستخدام أساليب ومقاييس إحصائية	تركز على الكيف والخطابات بالاعتماد على أسلوب الملاحظة والمقابلة
العينة تكون كبيرة وممثلة للمجتمع عن طريق اختيار العينة العشوائية	العينة صغيرة وغير تمثيلية. بمعنى عينة قصدية وليس عشوائية
يمكن تعميم النتائج	لا يمكن تعميم النتائج
البحوث الكمية بحوث استدلالية أو استنباطية deductive تنطلق من نظرية إلى فرضيات ثم تصميم أدوات الدراسة وجمع البيانات ثم تحليلها وربطها بالنظريات والدراسات السابقة التي تم الانطلاق منها للتأكد من صحة الفرضيات	البحوث الكيفية بحوث استقرائية inductive تهدف إلى استقراء الظاهرة تنطلق من الملاحظة وجمع البيانات ثم ربط النتائج بالإطار النظري. فهي عملية تبدأ بعكس البحوث الكمية
الباحث يكون موضوعي لا يستطيع المشاركة مع المبحوثين، الباحث الكمي بمجرد أنه صمم الاستبيان وتم توزيعه على العينة فلن يستطيع تغيير أي سؤال أو تعديله	الباحث يكون مشاركاً في الدراسة من خلال الملاحظة والمقابلة والتعايش مع المبحوثين الأمر الذي قد يؤثر على نوع الأسئلة وتوجيه نوع الدراسة واختيار أدواتها
البحوث الكمية متأثر بالفلسفة الوضعية positivism التي تؤمن بالأشياء المحسوسة والملاحظة...لذا تجدها تهتم بالأرقام والتحليل الإحصائي و التعميم، والاستبيان أو الاستمارة هو الأداة الرئيسية في البحوث الكمية	البحوث الكيفية متأثرة بالبنائية الاجتماعية التي تؤمن بوجود عدة طرق لدراسة الظاهرة وفهمها، ومن الممكن فهم الظاهر من عدة زوايا. لذا تجد في البحوث الكيفية أكثر من أداة يمكن استخدامها لدراسة الظاهرة نفسها
عادة ما ستخدم في العلوم الاجتماعية البرنامج الإحصائي SPSS فهو يساعدنا في تحليل وتنظيم البيانات الخام وبناء الجداول الإحصائية والجداول والمعاملات	في البحوث الكيفية كان التحليل يتم يدويا الآن ظهرت برامج تساعد في تنظيم البيانات فقط وليس تحليلها منها برنامج atlas-ti N.vivo
لذا يفضل الكثير المزج بين الاتجاهين الاستدلالي (الكمي) والاستقرائي (الكيفي) للاستفادة من مزايا كل طريقة والتقليل من العيوب الخاصة بكل اتجاه.	

6. **الاختيار والمفاضلة بين المدخل النوعي والكمي في البحوث العلمية:**

إن الاختيار بين المدخلين البحوث النوعية والبحوث الكمية في الدراسات يجب أن يتم في ضوء مدى مناسبة كل مدخل للمشكلة محل البحث، وفي ضوء المعلومات والأدبيات المتوفرة عن موضوع البحث وعلى الباحث إلا يلتفت إلى الانتقادات التي قد توجه إليه من قبل الآخرين بخصوص المدخل الذي اختاره للبحث ما دام هذا المدخل (كمياً أو نوعياً) مناسباً لطبيعة المشكلة التي يقوم بدراستها، ومعنى ذلك أن الانتقادات يجب أن تبنى على أساس المبررات التي يسوقها الباحث، فإذا كانت هذه المبررات منطقية وكافية فلا محل للانتقاد.

ويمكن القول أن هناك عدة اعتبارات يمكن الاسترشاد بها عند الاختيار بين المدخلين النوعي والكمي في البحث وهي (عادل محمد ريان، 2003، ص7-10):

طبيعة الظاهرة محل الدراسة: إن نوعية المتغيرات وطبيعة التساؤلات التي يطرحها الباحث تساعد في معرفة المدخل الذي يجب إتباعه (كمي/كيفي)، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا لا يمنع من استخدام المدخل الكيفي في دراسة بعض المتغيرات التي يمكن دراستها في ظل المدخل الكمي. ويمكن القول أن الباحث قد ينطلق من البحث الكيفي ليقوم بدراسة أخرى مستخدماً المدخل الكمي في بعض الدراسات وذلك من خلال دراسة تجريبية يصممها لهذا الغرض، وفضلاً عن طبيعة المتغيرات والظاهرة المراد بحثها، فإن الباحث يتجه نحو المدخل الكيفي أو الكمي انطلاقاً من المعرفة المتوافرة له عن الظاهرة أو المشكلة محل البحث، هذا إضافة إلى قيود التكلفة بمعنى أن البحوث الكيفية مكلفة بعض الشيء إذا ما قورنت بنظيرتها الكمية، كما أنه من الصعب أن نجد مقابلين ومساعدتي بحث مدرّبين على إجراء المقابلات غير المهيكلة التي قد يتطلبها إجراء البحث الكيفي وتحليل البيانات الناتجة عنها.

درجة نضج المفهوم: يقصد بدرجة نضج المفهوم الكم المتاح أو المتوفر من المعرفة عن هذا المفهوم أو الدرجة التي تم بها بحثه أو دراسة هذا المفهوم من قبل الباحثين، ولتوضيح ذلك نقول: أنه إذا كان البحث الدؤوب في المكتبة قد قاد إلى حقيقة مفادها أن هناك جهوداً أو بحوثاً قليلة متاحة عن موضوع معين فمعنى هذا أنه لم يُدرس أو يُطور بالشكل الكافي الذي يسمح معه باستخدام المدخل الكمي في دراسته، وعلينا أن نتجه إلى المدخل الكيفي، هناك أمر آخر في هذا الخصوص وهو أنه في حالات معينة قد يتوفر كم معقول من الدراسات السابقة حول موضوع معين، إلا أن القيام بتحليل محتوى هذه الدراسات قد يوضح للباحث أن معظم هذه الدراسات قد بنيت على افتراضات لم يتم التحقق منها أو أنها افتراضات يشوبها التحيز، وهنا يتم اعتماد المدخل الكيفي في البحث وليس الكمي، وتكون أسئلة البحث الكيفي استكشافية تهدف إلى وصف أو فهم الموقف أو الأحداث أو الأشخاص، ويجب أن نلاحظ أنه إذا كان سؤال البحث يهدف إلى شرح علاقات معينة بين متغيرين أو أكثر فإنه من الأفضل استخدام المدخل الكمي في البحث.

مدى وجود معوقات مرتبطة بموضوعات البحث أو مجتمع الدراسة: قد توجد معوقات معينة تتعلق بموضوعات البحث أو مجتمع الدراسة تحول دون استخدام أحد المدخلين الكمي أو الكيفي، فعلى سبيل المثال يؤثر مستوى تأهيل أو تعليم الباحثين أو اللغة التي يتحدثونها في اختيار المدخل الكمي في البحث، بمعنى هل هؤلاء الأفراد قادرين على قراءة وفهم المقياس المستخدم في الدراسة (الاستقصاء) وهل الاستقصاء المستخدم هو مقياس متحيز ثقافياً، أي يستخدم عبارات وكلمات محيطة لدى أبناء الثقافة المعنية الذين نقوم باستقصائهم؟ على الجانب الآخر يثور السؤال حول من هم موضوعات (مفردات) الدراسة، وهل هم من كبار السن أو الأطفال؟ وإذا كانوا كذلك فإن أسلوب الملاحظة وتسجيل سلوك الأفراد وتحليله يبدو مناسباً في هذه الحالة عن أسلوب المقابلة الشخصية أو أدوات المدخل الكمي مثل الاستقصاء.

7. إشكالية المزاجية بين الوصف والتفسير في البحوث المختلطة (الكيفية والكمية):

لقد توصل العلماء والباحثين مؤخراً أنه يمكن المزج بين البحث الكمي والبحث النوعي في الدراسة العلمية الواحدة، حيث أن البحث الكمي يكمل البحث النوعي، وهذا ما يمكن القول عنه أنه يندرج ضمن البحوث المختلطة وهي طريقة لجمع وتحليل ومزج كل من البيانات الكمية والبيانات الكيفية في دراسة واحدة لفهم مشكلة من مشكلات البحث، وهذا ما يطلق عليه **بالتثليث**، فالتثليث في البحث العلمي يعني استخدام أكثر من منهجية واحدة خلال عملية البحث، ويتضمن التثليث كل المعلومات التي جمعها الباحث من مصادر أو منهجيات مختلفة لمعرفة مدى انسجام الأدلة بين مصادر المعلومات والبيانات، ففي كثير من الأحيان بعد بيانات الأسلوب الكمي غير كافية وحدها لفهم بعض الظواهر الاجتماعية أو جوانب معينة منها كالمواقف والآراء والقيم الاجتماعية، فهي لا تعطي فهماً معمقاً لهذا تنبه بعض الباحثين إلى ضرورة الاستعانة بالأسلوب

النوعي إلى جانب الأسلوب الكمي وذلك لأنه أشمل وأعمق من النظرة الشمولية، الأمر الذي يساعد على دقة التحليل والوصول إلى نتائج قوية وأكثر صدقا ودقة، لذا يعتبر الجمع بين الأسلوبين الكمي والنوعي مفيدا جدا لتكامل الدراسات (ريمة ماجد، 2016، ص27).

ويمكن للباحث أن يقوم ببحث يعتمد على المناهج المختلفة عندما يكون لديه بيانات كمية وكيفية، حيث أن استخدامها معا يساعد على وضوح البيانات وفهم أكثر مشكلة البحث، كما أنه يمكن إجراء هذا النوع من البحوث إذا كان الباحث قد قام بإجراء بحث كمي ويرغب فيما بعد بإجراء دراسة تتبعية كيفية للحصول على المعلومات تفصيلية خاصة لا يمكن للتحليل الإحصائي الحصول عليها، لهذا يتعين على الباحث عدم المفاضلة بين البحوث النوعية والكمية على أساس أن هذه الأخيرة أكثر دقة كونها تتعامل مع المادة الإحصائية المجردة البعيدة عن التحيز والذاتية، لذلك كان لزاما على الباحث انتهاز الاستبيان أو المقابلات الكمية مع المقابلات المعمقة النوعية، فالبيانات والاستنتاجات تكون رقمية إحصائية في الكمية لكن يمكن أن تكون نتائج وصفية إنشائية معمقة كما في النوعي، كما عليها إتباع المرونة في البحوث النوعية مع ضمان عدم التحيز كذلك ممكن أن ينطبق هذا على البحوث الكمية (عامر قنديلجي، 2008، ص63-72).

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن استخدام المدخلين الكيفي والكمي في دراسة واحدة، ويلاحظ أيضا أن مثل هذه الدراسات التي تعتمد المدخلين معا عادة ما تصل إلى نتائج قوية، ولكن السؤال يبقى وهو **كيف يمكن المزج بين المدخلين؟**

الواقع أنه يمكن استخدام المدخلين معا بشكل تتابعي أو يستخدم معا وفي نفس الوقت ويمكن شرح ذلك من خلال ما يلي (عادل محمد ريان، 2003، ص10-11):

استخدام المدخلين النوعي والكمي بشكل تتابعي Sequentially: يتم استخدام المدخلين الكيفي والكمي بشكل تتابعي عندما يبدأ الباحث بالمدخل الكيفي أثناء إعداد مشروع البحث لصياغة الفرضيات، وفي هذه المرحلة يمكن اختبار الفرضيات بإتباع المدخل الكمي باستخدام عينة أكبر، فعلى سبيل المثال إذا كان الباحث بصدد دراسة إحدى الظواهر التي ترتبط بسياق ثقافي معين مثل تسويق برامج تنظيم الأسرة، فيمكن أن يبدأ بعمل مقابلات مع النساء والرجال في بعض القرى والمدن حول مفهوم تنظيم الأسرة لدى كل فريق وأفكارهم حول هذا الموضوع وتداعياته ثم يصل إلى فرضيات معينة حول الاختلاف بين السياقين الثقافيين (القرية والمدينة)، وهنا يمكن اختبار هذه الفرضيات على عينة أكبر مستخدما المدخل الكمي.

استخدام المدخلين معا في نفس الوقت Simultaneously: يمكن استخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث معا وفي نفس الوقت في تحديد المشكلة، ويعرف هذا الأسلوب بما يسمى بالتثليث أو المثالية (Jick (Triangulation (1979)، ويقصد بها دراسة الظاهرة بأكثر من طريقة، وهنا يتم استخدام المدخل الكيفي لوصف الجانب الوجداني بينما يستخدم المدخل الكمي في قياس المتغيرات الأخرى، فعلى سبيل المثال يمكن أن يشمل الاستقصاء أسئلة مغلقة بجانب أسئلة مفتوحة، ويتم تحليل بيانات الأسئلة المغلقة كميا، فيما يتم تحليل بيانات الأسئلة المفتوحة كيفيا، وسوف يسمح ذلك بوجود حرية أكثر للمبوحوثين في الإلقاء بإجابات لا يتيحها استخدام المقياس (الاستقصاء) ذو الإجابات المغلقة أو الاختيارات المحددة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن منهجية البحوث المختلط التي تقتضي التثليث والمزاج بين البحوث النوعية والكمية بغض النظر عن الإجراءات المنهجية التي يقتضيها كل نوع تجعل النتائج التي يتوصل إليها هذا النوع من البحوث أكثر دقة وتفصيلا وشمولية ذلك لكونها تعنى بوصف الظاهرة وتفسيرها في نفس الوقت مع محاولة اكتشاف العلاقات السببية التي تؤدي إلى حدوث تلك الظاهرة ومعرفة النواحي الظاهرة والباطنية بوصف الظاهرة وصفا علميا دقيقا بعيدا عن التحيز وباستعمال تقنيات منهجية إحصائية تقضي إلى قياس شدة الظاهرة وتحليلها وتفسيرها.

خاتمة:

لقد ظلت البحوث الكمية ومنذ زمن طويل مناوئة لبحوث النوعية، بحيث تعتمد المناهج الكمية على صيغ رياضية لتفسير الواقع، ونظرا لاستعمالاتها المتكررة من طرف البحوث الطبيعية فقد اعتبرت الأكثر علمية ودقة من منهجية البحوث الكيفية، حيث أدى هذا بالبحوث الاجتماعية إلى الاعتقاد ولمدة طويلة أن مصداقيتها مرهونة باستعمال أكثر للتكميم في بحوثها، لهذا نجد العديد من التخصصات في فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية استعانت بالإحصاء في دراستها للظواهر كعلم الاجتماع وعلم النفس والاقتصاد وعلوم الإدارة... لأن طبيعة مواضيعها تتقبل ذلك بسهولة، مع ذلك فإنه لا يمكن إخضاع الظواهر الإنسانية والاجتماعية دائما للتكميم، لذا فهي ملزمة أيضا باستخدام المناهج الكيفية التي تستعين أكثر بالأحكام وبدقة ومرونة الملاحظة والفهم (موريس أنجرس، 2004، ص100).

إضافة إلى ما تقدم فإن البحوث التي تندرج ضمن الدراسات الإنسانية والاجتماعية ومهما كانت دقة القياسات الكمية المستعملة فيها ستظل محتفظة ببعدها الكيفي، فنوع الدراسات والأهداف والمواد المتوفرة هي التي تحدد إما درجة التكميم أو المسعى الكيفي الذي ينبغي اعتماده، لأننا عندما نريد قياس نوعية ظاهرة ما فإن المادة الإحصائية في حد ذاتها لا تضيف شيئا مهما كانت دقيقة، وعكس ذلك فإن وصفا نوعيا مفصلا سيكون عديم الفائدة إذا كان المعطى الرقمي أكثر وضوحا، يبقى الأهم في أخذ كل الوسائل الضرورية لتعميق موضوع الدراسة وتحليل كل جوانبها، فهاتين العمليتين المنهجيتين هما الآن مكسب تشترك فيهما العلوم الإنسانية والاجتماعية، ويبقى انتهاج كل من المسعى الكمي والنوعي في البحوث التي تقتضي ذلك المشروع الذي ينبغي على الباحثين انتهاجها من أجل إثراء البحث العلمي من جهة وتعزيز صحة النتائج المتوصل إليها من جهة أخرى من خلال المزاجية بين الفهم والتفسير من خلال البحوث الكمية والفهم والتحليل من خلال البحوث النوعية وأهمية كل ذلك في إنتاج المعرفة وخدمة البحث العلمي بصفة عامة.

قائمة المراجع:

1. برو محمد (2014)، الموجه في منهجية العلوم الاجتماعية: علم النفس-علم الاجتماع-علوم التربية، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
2. تركي رابح (1984)، مناهج في علوم التربية وعلم النفس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
3. جابر عبد الحميد جابر، أحمد خيرى كاظم (1978)، مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
4. حسان هشام (2007)، منهجية البحث العلمي، ط2، القاهرة، مصر.
5. رجاء محمد، أبو علام (2004)، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط4، دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر.
6. ريمة ماجد (2016)، منهجية البحث العلمي: إجابات عملية لأسئلة جوهرية، مؤسسة فريدريش إيبيرت، بيروت، لبنان.
7. ريمون بودون (1980)، مناهج علم الاجتماع، منشورات عويدات، بيروت.
8. عادل محمد ريان (2003)، استخدام المدخلين الكيفي والكمي في البحث: دراسة استطلاعية لواقع أدبيات الإدارة العربية، المؤتمر العربي 3، البحوث الإدارية والنشر، جامعة اسيوط، القاهرة.
9. عامر قنديلجي (2008)، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والالكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
10. عامر قنديلجي (2009)، البحث العلمي الكمي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
11. عبد المعطي محمد علي، محمد السرياقوسي (1988)، أساليب البحث العلمي، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت.

12. عمار بوحوش، محمد محمود الذنبيات (2001)، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
13. عمر التومي الشيباني (1989)، مناهج البحث الاجتماعي، ط3، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا.
14. محمد علي محمد (1986)، علم الاجتماع والمنهج العلمي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، مصر.
15. مصطفى عمر التير (1995)، مقدمة في مبادئ وأسس البحث الاجتماعي، ط3، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا.
16. موريس أنجرس (2004)، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية، تر: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، دار القصة للنشر، الجزائر.
17. نبيلة صالح، السمرائي (2014)، محاضرات في مناهج البحث العلمي للدراسات الإنسانية: نموذج لكتابة الأطروحة والدفاع عنها، ط1، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.